

بيان المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تندد بقرار حل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

علمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بنبا حل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تعتبر من أهم المنظمات الحقوقية إسهاما بالجزائر، وذلك بمقتضى تدابير قضائية غير معلنة لم تبلغ للهيئة القانونية المشرفة على الرابطة بل تم الاكتفاء فقط بنشرها يوم 20 يناير 2023 عبر وسائل التواصل الاجتماعي في غياب تام لإعمال المسطرة القانونية المتعلقة بالتبليغ.

إن هذا القرار الذي جاء استجابة لملتص وزارة الداخلية يؤكد بوضوح من جهة إرادة السلطات الجزائرية على إسكات صوت الرابطة التي لعبت دورا طلائعيا في الدفاع عن حقوق الإنسان والتغيير الديمقراطي داخل هذا البلد الشقيق، ومن جهة أخرى استمرارا لحملة القمع الممنهج الذي يطال المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ورموز المجتمع المدني.

وبهذه المناسبة، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تندد بهذا القرار، مؤكدة عن تضامنها العميق واملطلق مع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي تربطها بها أواصر العمل والحرص المشترك في الدفاع عن حقوق الإنسان داخل منطقة المغرب الكبير وعبر العالم.

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تدعو السلطات الجزائرية إلى التراجع عن هذا القرار التعسفي حماية لحق منظمات المجتمع المدني في التواجد والعمل بكل حرية من أجل حماية الحقوق والحريات وضمان التغيير الديمقراطي المأمول، والذي من أبرز تعبيراته فعاليات الحراك الديمقراطي الأخير بالجزائر، ومنها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، كما تطالب بوقف المتابعات القضائية في حق نشطاء الرابطة وإطلاق سراح معتقليها الذين حوكموا بمناسبة نشاطهم الحقيقي.

المكتب التنفيذي

الرباط في 27 يناير 2023